متطلبات تعزيز الشمول المالي كرافد لدعم استقرار النظام المالي الجزائري للفترة (2010-2021)

Requirements to Enhance Financial Inclusion as a Tributary to Support the Stability of the Algerian Financial System for the Period (2010-2021)

سنوساوي صالح

[1] المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، (الجزائر) s.senoussaoui@centre-univ-mila.dz

الاستلام: 2023/07/27 القبول: 2023/09/28 النشر: 2023/12/31

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إظهار دور الشمول المالي في دعم استقرار النظام المالي الجزائري، وهذا باستعراض وتحليل كل مؤشرات الشمول المالي والاستقرار المالي في الجزائر، وتحديد أهم توجهات بنك الجزائر لدعم استقرار النظام المالي من خلال تعزيز الشمول المالي.

وتوصلت الدراسة الى ضرورة قيام بنك الجزائر بإجراءات فعالة للارتقاء بالخدمات المالية ووصولها الى كافة أفراد المجتمع، الأمر الذي من شأنه الاسهام في تفعيل دور الوساطة المالية والوصول الى الخدمات المالية الرسمية وتعزيز التنافس بين المؤسسات المالية وهو ما يدعم استقرار النظام المالي الجزائري.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي؛ الاستقرار المالي، النظام المالي الجزائري، الخدمات المالية.

رموز jel: G21 ; G32.

Abstract:

This research document aims to show the role of financial inclusion in supporting the stability of the Algerian financial system, and it is by examining and analyzing both the indicators of financial inclusion and financial stability in Algeria, and to determine the most important orientations of the Bank of Algeria to support the stability of the financial system by improving financial inclusion.

The study concluded that the Bank of Algeria should take effective measures to improve financial services and their access to all members of society, which would contribute to activating the role of financial intermediation and access to services. financial institutions and strengthen competition between financial institutions, which promotes the stability of the Algerian financial syste.

Keywords: financial inclusion; financial stability, The Algerian financial system, financial services.

(JEL) Classification: G21; G32.

1. مقدمة:

زاد الاهتمام الدولي من قبل المؤسسات المالية الدولية والبنوك المركزية والمؤسسات النقدية بموضوع الشمول المالي بعد الأزمة المالية العالمية 2008 ، فهو واحداً من أهم القضايا والتحديات الاجتماعية

والاقتصادية على جدول أعمال المؤسسات الدولية، إذ يهدف الشمول المالي إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بتكاليف معقولة على أكبر عدد من الأفراد والمؤسسات وشرائح ذات الدخل المنخفض.

ولقد أكدت مجموعة العشرين والبنك العالمي على أن الشمول المالي يلعب دورا كبيرا في تطوير وجمع البيانات الخاصة به ومحا ولة ابتكار أفضل الطرق لتحسين مستوياته، منطلقتين من أهميته في تغذية قنوات الاستخدام ورفع معدلات النمو، فضلاً عن مساهمته في تحقيق مستويات مرتفعة من استقرار النظام المالي.

وفي هذا الإطار نجد أن الجزائر كغيرها من دول العالم، حاولت سلطاتها الممثلة في بنك الجزائر لتبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي من أجل دعم استقرار النظام المالي وهذا من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير تهدف الى تجاوز التحديات التي تعاني منها.

1.1. إشكالية الدراسة:

نحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية: كيف يساهم الشمول المالي في دعم استقرار النظام المالي في الجزائر للفترة (2010-2021)؟

للإجابة على الاشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما هي متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر؟
- ✓ كيف يمكن دعم استقرار النظام المالي الجزائري؟
- ✓ هل الإجراءات التي قامت بها السلطات المالية في الجزائر في مجال الشمول المالي كانت كافية لدعم استقرار النظام المالي؟
- ✓ فيما تتمثل الجهود التي قام بها بنك الجزائر لدعم استقرار النظام المالي في مجال تعميم الخدمات المالية لكل فئات المجتمع؟

2.1. أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الورقة البحثية كونها تعالج موضوعاً جوهرياً يتمثل في البحث عن متطلبات الشمول المالي في الجزائر وإبراز الدور الذي يلعبه في دعم استقرار نظامها المالي، وذلك بتعزيز إدماج جميع أفراد المجتمع للوصول الى الخدمات المالية واستخدام التكنولوجيا المالية وهذا من شأنه يدعم استقرار النظام المالي.

3.1. أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من أهداف أهمها:

- ✓ توضيح العلاقة بين الاستقرار المالي والشمول المالي.
- ✓ التعرف على متطلبات الشمول المالي وواقعه في الجزائر.

✓ تبيان أهم المؤشرات التي يطبقها بنك الجزائر في سبيل تعزيز الاستقرار المالي.

✓ توضيح دور بنك الجزائر في تعزيز الشمول المالي بهدف دعم استقرار النظام المالي.

4.1. المنهج المتبع:

تماشياً مع طبيعة الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، لكونه يتلاءم مع طبيعة الموضوع المدروس، حيث يظهر جانب الوصف من خلال عرض ووصف مختلف المفاهيم النظرية والتطبيقية المتعلقة بالموضوع والتعبير عنا ووصفها وتحليلها كما هي في الواقع. ونلتمس أيضاً جانب الوصف والتحليل من خلال اتباع أسلوب دراسة حالة وهذا بإسقاط الدراسة النظرية على الدراسة التطبيقية، بإجراء دراسة حول دور تعزيز الشمول المالي في دعم استقرار النظام المالي في الجزائر خلال الفترة (2010-2021).

5.1. الدراسات السابقة:

بعد عملية المسح المكتبي لمختلف المراجع والمصادر المتعلقة بالموضوع، لوحظ أن هناك بحوث تناولت إشكاليات قريبة من الإشكالية المطروحة نذكر منها:

✓ **دراسة (فلاق، حمدي، و حفيفي ، 2019):** هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي في العالم العربي، وذلك من خلال عرض أهم مؤشراته، إلى جانب توضيح تحديات تعزيز الشمول المالي باعتباره مدخلاً هاماً لتحقيق الاستقرار المالي، وقد خلصت الدراسة إلى أن رغم كل الجهود التي تبذلها الدول العربية لتعزيز الشمول المالي، إلا أنه يبقى أقل من المستوى المطلوب مقارنة بدول العالم، حيث يواجه عدة تحديات الأمر الذي يتطلب تبني استراتيجية فعالة لدعم وتعزيز الشمول المالي.

✓ **دراسة (بهوري، 2019):** هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه في الدول العربية، وقد توصلت الدراسة إلى أن الدول العربية بذلت مجهودات معتبرة في مجال توفير بيئة ملائمة للنشاط المصرفي المعتمد على آلية السوق، وبهذا قد تكون أحدث نقلة نوعية في البيئة المصرفية من خلال توفيرها للأطر المؤسساتية والقانونية التي تنسجم ومتطلبات اقتصاد السوق.

✓ **دراسة (Olusegun, Evbuomwan, & Belonwu, 2021):** هدفت الى دراسة العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في نيجيريا، وتوصلت الى أن الشمول المالي له تأثير إيجابي على الاستقرار المالي، مما يعني أن المستويات الأعلى من الشمول المالي تؤدي للمزيد من الاستقرار المالي، بينما وجد أن الاستخدام له علاقة سلبية، وهذا يعني أن صانعي السياسات يفاضلون التركيز على الإصلاحات التي من

شأنها تعزيز الشمول المالي والابتكار والوصول الى الخدمات المالية، أو التركيز على مزيد من الإصلاحات التي من شأنها تحقيق الاستقرار المالي.

- ✓ **دراسة (Boulenfad & Hacini, 2021):** هدفت الدراسة إلى تحليل طبيعة العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في دول شمال إفريقيا، وذلك باستخدام لوحة البيانات (Panel Data) خلال الفترة (2004-2016). وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة إيجابية بين الشمول المالي والاستقرار المالي في شمال افريقيا.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة إلى التركيز كان على حالة الجزائر، وذلك من خلال معرفة إجراءات والسياسات المتخذة من طرف بنك الجزائر لتعزيز الشمول المالي والاستقرار المالي، بالإضافة إلى تبيان انعكاسات الشمول المالي على الاستقرار المالي، وأخيراً تبيان أهم العوامل المساعدة على تعزيز الشمول المالي لدعم استقرار النظام المالي في الجزائر.

2. الإطار النظري للشمول المالي والاستقرار المالي:

1.2 مدخل إلى الشمول المالي:

يرتكز الشمول المالي على تسهيل تقديم الخدمات المالية والمصرفية لجميع فئات المجتمع خصوصاً ذوي الدخل المنخفض وذلك في الوقت والسعر المناسبين.

1.1.2. تعريف الشمول المالي: اختلفت وتعددت التعاريف المتعلقة بالشمول، لكن معظمها ترتكز على إمكانية الوصول الى الخدمات المالية، ومن أهم هذه التعاريف نجد:

عرف البنك الدولي الشمول المالي على أنه إمكانية وصول الأفراد والشركات إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم- المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين- ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة (البنك الدولي، 2022).

في حين أن اتحاد المصارف العربية عرف الشمول المالي على أنه يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بتكاليف معقولة على العدد الأكبر من المجتمعا ت، والمؤسسات، والأفراد، خصوصاً شرائح الدخل المنخفض في المجتمع، على عكس الإقصاء المالي الذي يستثني هذه الشرائح، ويتطلّب الشمول المالي توافر القدرة لدى الأفراد والمؤسسات على الحصول على الخدمات المالية واستخدامها بفعالية وبطريقة مسؤولة، والشمول المالي لا يتحق ق دون تثقيف مالي، فالمستهلك الواعي يعتبر أكثر إدراكاً للمخاطر والمكاسب المرتبطة بالمنتجات المالية وأكثر وعياً لحقوقه وواجباته (اتحاد المصارف العربية، 2020).

2.1.2. مؤشر الشمول المالي: دشن البنك الدولي سنة 2011 بتمويل من مؤسسة بيل ومليندا جيتس قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، التي تعد أشمل قاعدة بيانات في العالم والمصدر النهائي للبيانات حول

كيفية قيام البالغين بالوصول العالمي إلى الخدمات المالية من المدفوعات الى المدخرات والاقتراض وإدارة المخاطر المالية. وتعتمد على بيانات المسوح الاستقصائية التي يتم جمعها من طرف البنك الدولي بالتعاون مع مؤسسة "Gallup" وتصدر منذ سنة 2011 كل ثلاثة سنوات. وأعقب هذه الجولة من المسوح الاستقصائية جولة ثانية سنة 2014 وأخرى ثالثة في سنة 2017 (the world bank, 2018) ورابعة سنة 2021.

وتشتمل قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي سنة 2021، التي جُمعت باستخدام مسوح استقصائية ممثلة على المستوى الوطني ما يزيد عن 128 ألف بالغ سنهم أكثر من 15 سَنة في 123 اقتصاد وتزامنت مع جائحة COVID-19 ، وتتعلق بإمكانية الحصول على الخدمات المالية واستخدامها، كما تحوي على بيانات تتعلق باستخدام التكنولوجيا المالية، بما فيها استخدام الهواتف المحمولة والإنترنت لإجراء المعاملات المالية، وتَظهر البيانات وجود فرص لتوسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية للعملاء الذين بين من ليس لديهم حسابات مصرفية، وكذلك تشجيع زيادة استخدام الخدمات المالية الرقمية بين من يمتلكون حسابات مصرفية(Asli, Leora, Dorothe, & Saniya, 2023, page 10) .

قام التحالف الدولي للشمول المالي بالعمل على إعداد رابطة عمل لجمع بيانات حول الشمول المالي، التي قامت بإجراء مبادرة لوضع مجموعة من الأبعاد لقياس الشمول المالي، وتم تصميم هذه الرابطة لتكون مرنة وملبية للاحتياجات الخاصة لكل بلد ولكنها في نفس الوقت تسمح بإجراء المقارنة والقياس بين الدول (حنين محمد، 2017، الصفحات: 11-20).

3.1.2. متطلبات تعزيز الشمول المالي: هناك أربعة محاور أساسية لتعزيز الشمول المالي، وهي:

- ✓ **حماية مستهلكي الخدمات المالية:** يؤدي تطبيق القواعد والمبادئ والممارسات الدولية السليمة الى حماية مستهلكي الخدمات المالية، وزيادة الثقة في القطاع المالي.
- ✓ **دعم البنية التحتية لمالية:** يتطلب دعم البنية التحتية تحديد أولويات تطويرها للمساعدة على تعزيز فرص وصول المواطنين الى الخدمات المالية، ويتضمن توفير بنية تشريعية ملائمة وتعزيز الانتشار الجغرافي من خلال توسع شبكة الفروع، وتطوير نظم الدفع، الاستفادة من التطورات التكنولوجية والعمل على تفعيل دور مكاتب الاستعلام الائتماني.
- ✓ **تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع:** بهدف تسهيل الحصول على الخدمات المالية والوصول اليها وتقديمها للأفراد والمنشآت المصغرة ومتوسطة الحجم، ويتحقق بمراعاة احتياجات وظروف ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم الخدمات قبل طرحها، والتشجيع على المنافسة بين مقدميها وإتاحة الفرصة لتدريبهم.

- ✓ **التثقيف المالي:** يهدف التثقيف المالي الى إيجاد نظام تعليم مالي متكامل، بهدف الوصول الى مجتمع مثقف مالياً يعمل على تعزيز وتطوير مستويات الوعي لدى كافة شرائح المجتمع وذلك لزيادة وعيهم بالفرص والمخاطر المالية، لمساعدة المواطنين في اتخاذ قرارات استثمارية سليمة ومدروسة تتعلق بتعاملاتهم المالية المختلفة (بنك الجزائر، 2016، الصفحات: 2-7).

2.2. الاستقرار المالي:

عمدت العديد من الهيئات الرسمية على تخصص جانب من نشاطاتها لدراسة الاستقرار المالي، وهدفه الأساسي الذي يتجاوز المفهوم الضيق ألا وهو عدم وقوع الأزمات قدرت القطاع المالي على استيعاب حالات الضغط الشديد والاضطراب. وعلى ذلك، فإن النظام المالي المستقر تكون له القدرة على محددات الاستقرار المالي للبنوك العربية أداء وظائفه الرئيسة المتمثلة في تخصيص الموارد بكفاءة، وتقييم وإدارة المخاطر المالية، والحفاظ على مستويات التوظيف قريبة من المعدل الطبيعي للاقتصاد، والقضاء على تحركات الأسعار النسبية للأصول الحقيقية أو المالية التي ستؤثر على الاستقرار النقدي أو مستويات التوظيف. ويكون النظام المالي مستقرا ومتينا إذا توفرت فيه القدرة على امتصاص الصدمات وتبديد الاختلالات المالية التي تنشأ داخليا أو نتيجة لأحداث سلبية وغير متوقعة عن طريق آليات التصحيح الذاتي (عبد الكريم ، سائد، و عبد الله، 2022 الصفحات: 6، 7).

عرف ""Crochett" الاستقرار المالي على أنه: " الحالة التي تتمتع فيها المؤسسة بالقطاع المالي بقدر كبير من الثقة في قدرتها على الاستمرار في أداء المهام المنوطة بها بدون الحاجة إلى مساعدة خارجية، وقيام المتعاملون بالأسواق الرئيسية بإجراء معاملاتهم بقدر من الثقة وبأسعار تعكس القيمة الحقيقية للمنتجات المالية المتداولة، وبحيث لا تشهد أسعار هذه المنتجات تغييرات جوهرية لا تعكس قوى العرض والطلب " (أحمد شفيق، 2015، الصفحة 13).

وعرف أيضاً على أنه "يعبر على قدرة النظام المالي على المقاومة والتصدي للصدمات والتخفيف من حدة الاختلالات الناتجة من الاقتصاد الحقيقي والعمل على تسويتها بعدة طرق كآليات التصحيح الذاتي، قبل أن تسفر عن وقوع أزمة، كون هذه الاختلالات تنقص من قدرة النظام المالي على التخصيص الامثل للموارد" (العربي و قديد، 2018، الصفحات: 47، 48).

اعتبر "Crockett " لاستقرار المالي بأنه " أن تكون المؤسسات المفتاح في النظام المالي مستقرة، وأن يكون هناك درجة عالية من الثقة يجب أن تستمر حيث تمكن البنوك والمؤسسات المالية بالوفاء بالتزاماتها التعاقدية دون توقف أو مساعدة خارجية، وبأن تكون الأسواق الرئيسية مستقرة، في هذا يمكن للأعوان المشاركين التعامل

بثقة في الأسعار التي تعكس القدرات الأساسية ولا تختلف إلى حد كبير في فترات قصيرة، عندما لا تحدث تغيرات كبيرة في القدرات الأساسي" (بوبكر، 2014، الصفحات: 47، 48).

2.2.2. دور الشمول المالي في دعم وتعزيز الاستقرار المالي: من الصعب تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار النظام المالي، كما أنه من الصعب تصور استمرار الاستقرار المالي مع وجود نسبة متزايدة من المجتمع والقطاع الاقتصادي التي لا تزال مستبعدة من الناحية المالية (مثل سكان المناطق الريفية والفقراء...الخ)، ويوحي ذلك تأثير الشمول المالي الاستقرار النظام المالي من عدة نواحي نوجز أهمها فيما يلي:

- ✓ يعمل الشمول المالي على تعزيز قدرة الأفراد للوصول الى الخدمات المالية عبر القنوات الرسمية الخاضعة للرقابة والاشراف واحتواء المؤسسات والبنوك، مما ينعكس بالإيجاب على الاستقرار المالي.
- ✓ يعمل الشمول المالي على توفير السيولة تحتاجها المؤسسات لإنشاء المشاريع الاقتصادية وتطويرها، وبالتالي توفير المزيد من فرص العمل وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي.
- ✓ توسيع قاعدة الودائع لتشمل كافة صغار المودعين كفيل للحد من مخاطر السيولة كون أن هذا النوع من الودائع أكثر استقراراً. كما يؤدي الى تحسن وتنوع محفظة قروض العملاء (بخلاف المقترضين الكبار)، وبالتالي تخفيف من حدة المخاطر النظامية وتحقيق الاستقرار المالي.
- ✓ يعزز الشمول المالي من فعالية الوساطة المالية وذلك من خلال تجميع مدخرات الأفراد المحرومين من التعامل مع النظام المالي الرسمي، مما يؤدي الى زيادة المدخرات وتحسن أداء البنوك.
- ✓ يساهم الشمول المالي في تعزيز التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنويع منتجاتها والاهتمام بجودتها لتعزيز قدرتها على الاحتفاظ بعملائها واستقطاب فئات أخرى، الأمر الذي يساعد في الحد من التسرب للتعامل مع القنوات غير الرسمية (محمد يسر، رامي، و حبيب ، 2019، الصفحات: 4-7).
- ✓ عدم قدرة الأفراد والمشروعات الى الوصول للخدمات عبر قنوات رسمية آمنة يؤدي الى لجوئهم لنظام مالي غير رسمي لا يخضع لأية رقابة واشراف، مما يعرضهم يؤدي الى تعرضهم الى مخاطر الاحتيال وممارسة الاجراءات التعسفية ضد عملائها مما يؤدي الى عدم استقرار النظام المالي (حنان، 2020، الصفحة 7).

3. واقع الشمول المالي في الجزائر:

يؤدي عدم وصول الأفراد للخدمات المالية إلى لجوئهم للقنوات غير رسمية، فالجزائر تعاني منذ زمن من ارتفاع نسبة الاقصاء المالي الذي قدره بنك الجزائر سنة 2017 ب 4675 مليار دج أي ما يعادل 33% من الكتلة النقديةM_2، الأمر الذي أجبر بنك الجزائر على تجنيد إمكانياته في سبيل امتصاص هذه السيولة واستثمارها بدل اللجوء الى الاستدانة من الخارج أو التمويل غير تقليدي (بنك الجزائر، 2019، الصفحة 3).

ومن خلال هذا الطرح تعين علينا البحث في واقع الشمول المالي في الجزائر وفق بعض المؤشرات للبنك الدولي ووفق بعض المؤشرات لبنك الجزائر.

1.3. ملكية الحسابات في مؤسسات مالية في الجزائر:

يرتكز مؤشر استخدام الحسابات في المؤسسات الرسمية على مجموعة من الأبعاد أهمها، نسبة البالغين الذين يقفون فوق 15 سنة ولديهم حسابات في المؤسسات المالية الرسمية، ويمكن توضيح تطورها في الجدول:

الجدول رقم (01): ملكية الحسابات في المؤسسات المالية الجزائرية

السنوات		2011	2014	2017	2021
حساب في مؤسسات مالية (٪أكثر من 15 سنة)	الأنثى%	20	40	29	31
	الذكر%	46	61	56	57

المصدر: (the world bank, 2022)

ارتفعت ملكية الحسابات في المؤسسات المالية الجزائرية من 33% سنة 2011 الى 50% سنة 2014، إلا أنها عرفت تراجع وصل الى 44% سنة 2021، وسبب التراجع يعود إلى وجود خلل في الخطة الاستراتيجية المتبعة التي تهدف إلى تعزيز الشمول المالي كما يتضح أيضاً أن ملكية الحسابات في المؤسسات الرسمية لدى الذكور أكثر من الاناث، وهو ما يعكس الوعي المالي بين الذكور والاناث.

2.3. الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية:

يقيس مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية نسبة الاقتراض خلال سنة للبالغين 15 سنة فما فوق، ويمكن توضيح تطوره في الجزائر خلال الفترة (2011-2021) في الجدول رقم (02).

الجدول رقم (02): نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية الجزائرية

السنوات		2011	2014	2017	2021
الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية (٪أكثر من 15 سنة)	الأنثى%	0	5	3	2
	الذكر%	3	7	7	5
	المجموع%	1	6	5	4

المصدر: (the world bank, 2022)

يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة الاقتراض في المؤسسات المالية في الجزائر منخفضة فبلغت أقصى قيمة له 7% سنة 2017 ، فهي لم تتطور كثيراً وكانت شبه منعدمة سنة 2011 إذ بلغت 1%، وهذا ما يدل على الاقبال المحتشم للأفراد على الاقتراض من المؤسسات المالية، وذلك راجع لعدة أسباب أهمها ارتفاع أسعار الفائدة خصوصاً فيما يتعلق الأمر بالقروض طويلة المدى وعدم توسع البنوك في تمويل المشاريع الصغيرة

والمصغرة، بالإضافة إلى الأسباب الدينية خاصة المتعلقة بتحريم التعامل بالفائدة، إضافة الى تعقيد الإجراءات المتبعة وتفضيل اللجوء الى خارج هذا القطاع. كما يتضح أيضاً أن هذه القروض على الرغم من ضعفها كانت عند الذكور أكثر من الاناث، وهذا يعكس الوعي المالي عند الذكور مقارنة بالإناث.

3.3. استخدام حساب المؤسسة المالية في تلقي الأجور:

يقيس مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية نسبة الاقتراض خلال سنة من المؤسسات المالية الرسمية للبالغين 15 سنة فما فوق، ويمكن توضيح تطور هذا المؤشر في الجزائر وفق الجدول رقم (03).

الجدول رقم (03): استخدام حساب المؤسسة المالية في تلقي الأجور

السنوات	2011	2014	2017	2021
الأجور المستلمة في حساب مؤسسة مالية (٪أكثر من 15 سنة)	/	15	8	18

المصدر: (the world bank, 2022)

عرف مؤشر استخدام حساب مؤسسة مالية رسمية في تلقي الأجور انخفاضاً من 15% سنة 2014 إلى 8% سنة 2017% ثم يرتفع الى 18% سنة 2021.

4.3. الادخار في المؤسسات المالية الجزائرية:

يقيس مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية نسبة الاقتراض خلال سنة للبالغين 15 سنة فما فوق، ويمكن توضيح تطوره في الجزائر للفترة (2011-2021) في الجدول رقم (04).

الجدول (04): الادخار في المؤسسات المالية الرسمية الجزائرية

السنوات		2011	2014	2017	2021
الادخار في مؤسسة مالية (٪أكثر من 15 سنة)	الأنثى%	/	37	33	46
	الذكر%	/	53	45	46
	المجموع%	4	14	11	16

المصدر: (the world bank, 2022)

يتضح من الجدول أعلاه ضعف الادخار في المؤسسات المالية حيث ارتفعت من 4% سنة 2011 الى 14% سنة 2014 لتنخفض الى 11%، لترتفع الى 16% سنة 2021، كما يتضح أيضاً ان ادخار الأفراد في المؤسسات المالية كان عند الذكور أكثر من الاناث.

5.3. امتلاك بطاقة الائتمان:

يقيس مؤشر امتلاك بطاقة الائتمان نسبة امتلاك بطاقة الائتمان خلال سنة من المؤسسات المالية الرسمية للبالغين 15 سنة فما فوق، ويمكن توضيح تطوره في الجزائر للفترة (2011-2021) في الجدول رقم (05).

الجدول رقم (05): امتلاك بطاقة الائتمان في المؤسسات الرسمية الجزائرية

السنوات		2011	2014	2017	2021
يمتلك بطاقة ائتمان (٪أكثر من 15 سنة)	الأنثى%	2	4	1	1
	الذكر%	1	8	5	4
	المجموع%	1	6	3	3

المصدر: (the world bank, 2022)

يتضح ضعف امتلاك بطاقات الائتمان في الجزائر بسبب غياب استراتيجية واضحة للشمول المالي في الجزائر وضعف التثقيف المالي، ورغم ضعف امتلاك بطاقات الائتمان في الجزائر إلا أن هذا الامتلاك عند الذكور أكثر من الاناث، مما يعكس الوعي المالي عند الذكور مقارنة بالإناث.

6.3. الكثافة المصرفية:

يسمح مؤشر الكثافة المصرفية توسع شبكات البنوك وبالتالي توفير خدمات مصرفية لأكبر عدد من شرائح المجتمع دون عقبات، ويكشف أيضاً قدرة البنوك على امتصاص الادخار العائلي، حيث يتضح أن شبكة المصارف والمؤسسات المالية شهدت تطوراً مستمراً، حيث ارتفعت من 1324 شباك سنة 2009 الى 1674 شباك سنة 2020 أي بنسبة زيادة تقدر بـ26.44%، بينما نلاحظ استقرار الكثافة المصرفية من 26700 مواطن لكل شباك سنة 2009 الى26817 مواطن لكل مواطن سنة 2020. وهو ما نوضحه في الجدول:

الجدول رقم (06): الكثافة المصرفية في الجزائر للفترة (2009-2020)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد الشبابيك	1324	1367	1441	1478	1494	1531
عدد السكان الى عدد الشبابيك	26700	25700	25500	25370	25600	25660
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد الشبابيك	1557	1577	1595	1617	1637	1674
عدد السكان الى عدد الشبابيك	25900	26309	26309	26625	26420	26817

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2020 ،2019، 2018، 2017، 2010، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 78، ص 80، ص 75، ص 69، ص 95.

7.3. مؤشر امتلاك الحسابات المصرفية:

يعبر عدد الحسابات البنكية لمدى استجابة النظام المصرفي وقدرته على تقديم الخدمات للأفراد والمؤسسات، ويعبر عن مدى انتشار الثقافة بين أفراد المجتمع، ومن خلال الجدول التالي نوضح تطور عدد الحساب البنكية في الجزائر للفترة (2009-2020).

الجدول رقم (07): عدد الحساب البنكي بالنسبة الى السكان البالغين في الجزائر للفترة (2009-2020)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد الحسابات المفتوحة لكل شخص بالغ	1.73	2.5	2.6	2.5	2.6	2.91
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد الحسابات المفتوحة لكل شخص بالغ	2.93	2.95	2.97	3.03	3	3.11

المصدر: بنك الجزائر التقرير السنوي 2020 ،2019، 2018، 2017، 2010، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 78، ص 80، ص 75، ص 69، ص 95.

هناك التحسن التدريجي لعدد الحسابات المفتوحة بالعملة والوطنية والعملة الصعبة لكل شخص بالغ، إلا أن المؤشرات ذات الصلة تظل أقل من تلك التي حققتها بعض البلدان المتوسطية المجاورة للجزائر.

4. دور بنك الجزائر في تعزيز ودعم استقرار النظام المالي الجزائري

يرتكز تحليل وتقييم استقرار النظام المالي على قدرة الجهاز المصرفي في مواجهة أي صدمة تؤثر في مؤشرات أدائه، حيث يعتبر رأس مال البنوك والمؤسسات المالية من أهم وسائل إدارة الاستقرار المالي، لذلك لجأ بنك الجزائر الى رفعه عدة مرات بهدف تعزيز القدرة على الوفاء بالدين، وفي سبيل دعم استقرار النظام المالي قام بنك الجزائر بعدة إجراءات تتعلق بالشمول المالي.

1.4. تحليل استقرار النظام المالي الجزائري للفترة (2009-2020)

يمكن تحليل استقرار النظام المالي في الجزائر اعتماد على مؤشرات الصلابة المالية للقطاع المصرفي الجزائري الذي يمكن توضيحها في الجدول رقم (08).

الجدول رقم (08): مؤشرات الصلابة المالية للقطاع المصرفي الجزائري للفترة (2009-2020)

مؤشرات الربحية %			السيولة المصرفية %		جودة الأصول %		مؤشر كفاية رأس المال	السنوات
هامش الفائدة الى إجمالي الدخل	العائد على الأصول	العائد على حقوق الملكية	الأصول السائلة الى إجمالي الأصول	السيولة القانونية	القروض غير العاملة	القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض		

2009	26.2	21.1	65.4	114.5	51.8	26	1.8	58.4
2010	23.6	18.3	76.5	114.3	53	16.7	2.2	63.8
2011	23.7	14.5	69.8	103.7	50.2	24.7	2.21	64.9
2012	23.4	11.5	69.5	107.5	45.9	23.3	1.9	64.2
2013	21.5	10.6	68.2	93.5	40.5	19	1.7	69.5
2014	15.8	9.9	61.8	82.1	38	23.7	2.2	67.2
2015	18.4	9.8	59.5	61.6	27.1	21.3	1.9	66.8
2016	18.8	12.1	54.6	58.4	23.5	17.8	1.8	72.5
2017	19.5	13	52.3	53.7	23.5	18.8	2	73
2018	18	12.7	50.1	47.4	19.8	22.4	2.4	78.8
2019	18	14.8	46.7	44.2	16	13.7	1.5	78.9
2020	18.8	16.3	45.4	37.1	13.1	9	1.5	75.7

المصدر:

- (Fonds monétaire international, 2018, page 33).
- (Fonds monétaire international, 2021 ; page 39).
- (بنك الجزائر، 2022، الصفحة 116).

ويمكن تحليل الاستقرار المالي في الجزائر للفترة (2009-2020) بتتبع تطور مختلف مؤشرات الصلابة المالية للجهاز المصرفي الجزائري.

1.1.4. مؤشر كفاية رأس المال: نلاحظ أن البنوك والمؤسسات إلتزمت بنسبة كفاية رأس المال، إذ سجلت نسب تفوق المعدل المحدد من طرف بنك الجزائر إلا أنها في تتناقص مستمر، حيث بلغت أدنى قيمة لها سنة 2014 بحوالي 16% ، إلا أن هذه النسبة عرفت ارتفاعاً واضحاً بعد سنة 2014 وصل إلى حوالي 19.5% سنة 2017، لتعود هذه النسبة الى الانخفاض لتصل إلى 18 % سنة 2019 وذلك بسبب التمويل غير التقليدي الذي أقرته الحكومة سنة 2017.

2.1.4. مؤشرات جودة الأصول: تتأثر نوعية أصول البنوك بصفة كبيرة بحجم القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض وهذا راجع لكون القروض المصرفية من أهم أصول البنوك التجارية

- ✓ **نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي قروض القطاع المصرفي في الجزائر:** نلاحظ أن نسبة القروض المتعثرة في تراجع مستمر خلال الفترة (2009-2015)، لتبلغ هذه النسبة نحو 9.8% في نهاية 2015، إذ كانت تبلغ بحوالي 21.2 % سنة 2009، مما يعكس تحسن نوعية أصول البنوك وتحسن إدارة مخاطر

القروض ومعالجة القروض المتعثرة، باعتبار انخفاضها يعد مؤشراً إيجابياً في أداء البنوك، لترتفع نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي قروض وبشكل تدريجي الى أن تبلغ 16.3% سنة 2020، وذلك بسبب تزايد القروض المتوسطة وطويلة الأجل الممنوحة من طرف البنوك العمومية.

- ✓ **مخصصات القروض غير العاملة والقروض المتعثرة:** يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة شهدت تحسناً ملحوظاً، حيث قاربت 77% نهاية 2010 محققة أعلى نسبة لها، وذلك راجع إلى الاستقرار النسبي في حجمها في ظل عمليات التطهير الواسعة، إضافة إلى زيادة بنك الجزائر والبنوك في عمليات اقتطاع مخصصات كافية لمواجهة مخاطر الديون غير العاملة، الأمر الذي يؤدي إلى حماية رؤوس أموال البنوك ويعزز الاستقرار المالي، لتتراجع مخصصات القروض غير العاملة من 69.8% سنة 2011 إلى 45.4% سنة 2020، في المقابل لم تتجاوز القروض المتعثرة 8% خلال سنوات الدراسة، وذلك راجع إلى تحسن إدارة المخاطر الائتمانية بسبب تطبيق مقررات بازل وسياسة الحكومة في تطهير الديون المتعثر ة بالمؤسسات العمومية.

3.1.4. مؤشرات السيولة المصرفية: يعتمد بنك الجزائر في قياس السيولة على مؤشرين أوصى بها صندوق النقد الدولي هما: نسبة السيولة القانونية، ونسبة الأصول السائلة الى إجمالي الأصول.

- ✓ **نسبة السيولة القانونية:** يعكس هذا المؤشر حجم الأصول الـ سائلة المتوفرة لدى البنك منسوباً إلى التزاماته الواجبة الأداء، حيث نلاحظ أن قيمة المؤشر تجاوز الحد الأدنى المطلوب والمحدد ب 100% خلال الفترة 2009-2012، حيث بلغت هذه النسبة أعلى قيمة له بقيمة تقدر ب 114.5% سنة 2009، لتعرف انخفاضاً سنة 2013 حتى سنة 2020 حين وصل أدنى قيمة له تقدر ب37.10%، وذلك بسبب الاتجاه التصاعدي للقروض المتوسطة والطويلة الأجل خاصة في ظل تراجع معدل نمو الودائع البنكية.
- ✓ **نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول:** يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في انخفاض مستمر، وذلك راجع الى تدخل بنك الجزائر لسحب فائض السيولة بأدوات جديدة اعتباراً من سنة 2002، المتمثلة في أداة استرجاع السيولة لمدة سبعة أيام، أداة استرجاع السيولة لمدة ثلاثة أشهر، تسهيلة الودائع المغلة للفائدة، وبعد تقلص فائض السيولة قام بنك الجزائر بإلغاء تسعيرة عمليات تسهيلة الإيداع ستة 2016، كما نلاحظ انخفاض الأصول السائلة أكبر من قبل.

4.1.4. مؤشرات الربحية: نلاحظ من الجدول أعلاه أن الاتجاه العام للعائد على حقوق الملكية في تذبذب مستمر خلال الفترة 2009-2014 متأثراً بقرارات بنك الجزائر ، ليعرف بعد ذلك انخفاضاً، أما بالنسبة الى العائد على الأصول عرف استقرار نسبي خلال الفترة 2009-2020 ولم يتغير كثيرا إلا في حدود ضيق، أما بالنسبة

الى هامش الربح عرف تحسن خلال الفترة 2009-2013 ، ليعرف انخفاضاً سنة 2012 فبلغ 64.2%، ليرتفع سنة 2013 الى 69.5%، ثم ينخفض ويبلغ 66.8% سنة 2015، ثم يتزايد ويبلغ أعلى قيمة له تقدر ب 78.9% سنة 2019.

2.4. الإجراءات الاحترازية لبنك الجزائر لدعم استقرار النظام المالي الجزائري:

بهدف تعزيز الاستقرار المالي والنقدي قامت السلطات الجزائرية بعدة إجراءات، منها إصدار الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتعلق بالنقد والقرض الذي أعطى مهمة تحقيق الاستقرار المالي والاشراف على النظام المصرفي لبنك الجزائر، والأمر 01-14 المؤرخ في 16 فيفري 2014 المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

1.2.4. برامج تقييم القطاع المالي: عند انضمام الجزائر إلى برنامج تقييم القطاع المالي الذي هو تقييم مشترك تقوم به بعثة مشتركة لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي لجميع الأعضاء، تم الشروع في تقييم الجهاز الوطني للإشراف البنكي الجزائري سنة 2003، ولقد قامت المؤسسات الدولية في إطار برنامج تقييم القطاع المالي بإجراء ثلاثة تقييما ت للنظام المالي الجزائري، فالتقييم الأول كان سنة 2003 والثاني سنة 2007 والتقييم الثالث سنة 2013 (بالعبيدي عايدة و شاوش اخوان ، 2019، الصفحات: 45، 46)، والرابع كان سنة 2017، والخامس كان سنة 2019 (بنك الجزائر، 2019، الصفحة 116).

2.2.4. إنشاء لجنة الاستقرار المالي: لتعزيز الاجراءات التنظيمية للاستقرار المالي قام بنك الجزائر سنة 2009 بإنشاء لجنة الاستقرار المالي، وتتولى اللجنة القيام بمراجعة مؤشرات الصلابة المالية للمصارف ودراسة تقارير استقرار القطاع المصرفي التي يعدها بنك الجزائر منذ سنة 2009 (بنك الجزائر، 2012، الصفحات: 210، 211).

3.2.4. برامج اختبار الضغط -الاجهاد المالي: تم تطبيق اختبارات الضغط بداية من سنة 2016 ويندرج هذا الإجراء على تحمل الضغوط في إطار عصرنة عملية الإشراف لمطابقتها لتدابير الشطر الثاني من بازل 3، حيث أن تقييم ملاءمة مستوى الأموال الخاصة وسيولة بنك أو مؤسسة مالية في الظروف العادية للنشاط والسوق، لم يعد كافياً لتقييم سلامتها أمام الصدمات، كما يوفر هذا الإجراء إطاراً لمحاكاة ظروف غير مواتية للنشاط، قد ينجم خصوصاً عن انعكاسات تنتشر من خلال الروابط بين البنوك (بنك الجزائر، 2019، الصفحات: 210، 2011).

4.2.4. وضع جهاز رقابة داخلي: ألزمت الأحكام التشريعية الجديدة التي أتى بها الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 البنوك والمؤسسات المالية على وضع جهاز رقابة فعال من أجل ضمان التحكم في

نشاطاتها والاستعمال الفعال لمواردها، والسير الجيد للعمليات الداخلية خاصة تلك التي تساعد في الحفاظ على أصولها والضامنة للشفافية ومتابعة العمليات المصرفية، إضافة الى المساهمة في زيادة الموثوقية في المعلومات المالية. ومن أجل تدعيم الرقابة الداخلية تم إصدار نظام رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 والمتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، ويحدد الأصناف الإضافية من المخاطر الواجب مراقبتها من طرف جهاز الرقابة (خطر القرض، خطر التركز، خطر السيولة، خطر المطابقة، خطر العملياتي ...الخ).

5.2.4. إقامة نظام التنقيط المصرفي: واصل بنك الجزائر أشغال العصرنة وإعادة صياغة عمليات الرقابة التي تقوم بها المديرية العامة للمفتشية العامة، وتتضمن في اقامة نظام التنقيط المصرفي ((SNBسنة 2012 التي تعتبر طريقة إشراف موحدة مستوحاة من مؤشر CAMELS، الذي ويرتكز على تقييم مؤشرات أداء وملاءة المؤسسات المالية والبنوك، أي أنه يرتكز على المخاطر عكس النظام القديم القائم على الامتثال (بنك الجزائر، 2019، الصفحات: 118، 219).

6.2.4. تحديد رأس المال الأدنى: بالنسبة للشرط المتعلق بالحد الأدنى لرأس المال للبنوك والمؤسسات المالية قد تغيرت منذ التنظيم رقم 08-04 المؤرخ في 23 ديسمبر 2008 القاضي برفع الحد الأدنى لرأس المال البنوك إلى 10 مليار دج و3.5 مليار دج بالنسبة الى المؤسسات المالية، ليتم رفع مرة أخرى وفق النظام رقم 18-03 المؤرخ في 04 أكتوبر 2018 الى 20 مليار دج للبنوك و6.5 مليار دج للمؤسسات المالية.

3.4. دور الشمول في تحقيق استقرار النظام المالي الجزائري:

لا أحد ينكر الدور الذي يلعبه الشمول المالي في تحقيق استقرار النظام المالي، سواء من حيث تعزيز قدرة الأفراد الى الوصول للخدمات المالية، أو توفير السيولة تحتاجها المؤسسات والأفراد لإنشاء المشاريع، أو تجميع مدخرات الأفراد المحرومين من التعامل مع النظام المال.... الخ، مما يساهم في دعم استقرار النظام المالي، وبهدف معرفة مساهمة الشمول المالي في دعم الاستقرار المالي من عدمه نوضح في الشكل رقم (01) تطور مؤشرات استقرار النظام المالي ومؤشر من مؤشرات الشمول المالي في الجزائر للفترة (2009-2020).

الشكل رقم (01): تطور مؤسر الكثافة المصرفية وبعض مؤشرات استقرار النظام المالي في الجزائر

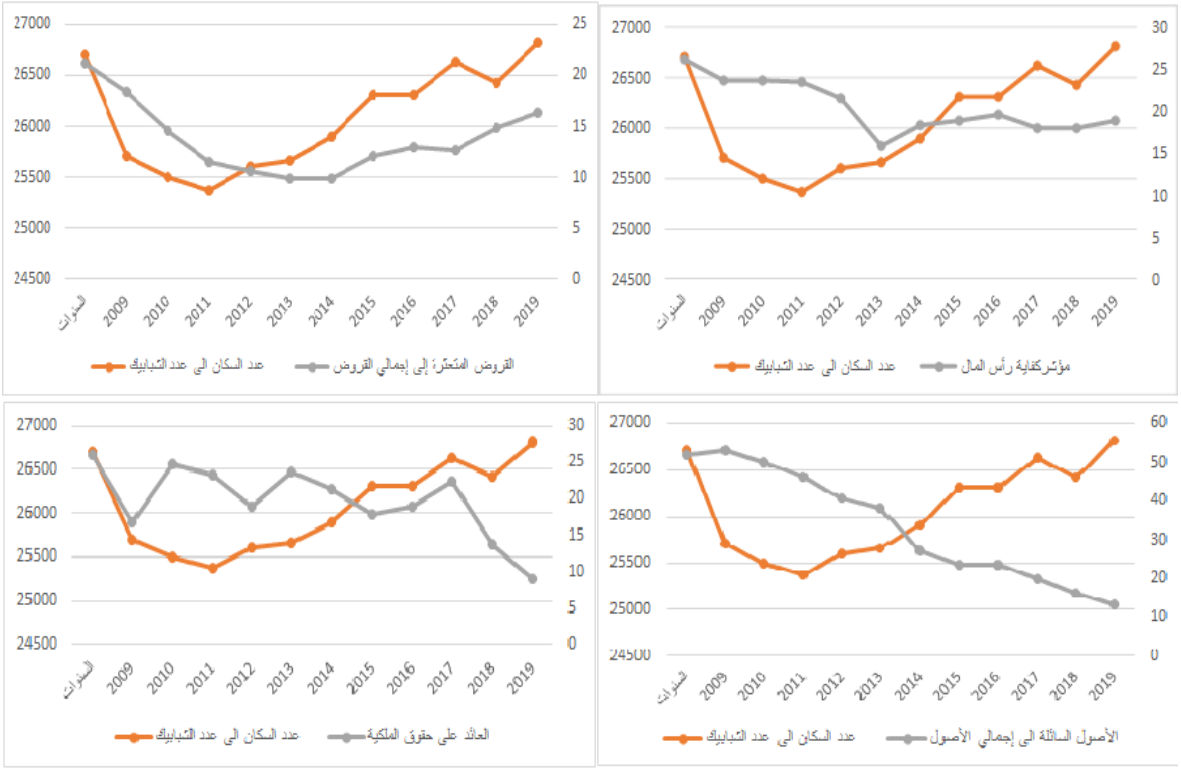

المصدر: من اعداد الباحث بناء على الجدول رقم (06) والجدول رقم (08)

يتضح من الأشكال البيانية أعلاه أن أي تغير في مؤشر الكثافة المصرفية يصحبه تغير في مؤشرات استقرار النظام المالي في الجزائر، ويمكن تفسير التحسن في مؤشرات الشمول المالي (زيادة الكثافة المصرفية، الحسابات البنكية...الخ)، ينتج عنه زيادة مقدرة الأفراد للوصول الى الخدمات المالية عبر القنوات الرسمية، مما يعمل على توفير السيولة التي تحتاجها المؤسسات لإنشاء المشاريع الاقتصادية وتطويرها، كما أن زيادة تجميع المدخرات والاقتراض يساهم في زيادة فعالية الوساطة المالية وبالتالي تحسن أداء البنوك والحد من مخاطر السيولة، وهذا من شأنه يعمل على استقرار النظام المالي.

5. سياسات بنك الجزائر في تعزيز الشمول المالي لدعم استقرار النظام المالي:

يحتل الشمول المالي مكانة متميزة بين التدابير ذات الأولوية التي يسعى بنك الجزائر الى تجسيدها في أقرب الآجال، ولـ تحقيق ذلك يعمل بنك الجزائر على وضع استراتيجية اتصال ديناميكية موجهة خصوصاً نحو البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، بغرض اشراكها في مبادرة الشمول المالي، خاصة فيما يتعلق ببلوة اللوائح والإجراءات التنظيمية.

1.5. اللوائح التنظيمية الخاصة بالمعاملات:

قام بنك الجزائر باتخاذ لوائح تنظيمية تهدف إلى تعزيز الشمول المالي وتعميقه ليستهدف كل الفئات الزبائن والمتعاملين، لعل من أهمها النظام رقم 18-02 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018 المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، والنظام رقم 02-20 المؤرخ في 15 مارس 2020 الذي حدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، والنظام رقم 01-20 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية.

2.5. اعتماد التكنولوجيا الحديثة في التعاملات المالية:

قام بنك الجزائر بإصدار النظام رقم 01-20 الذي نجد في نص المادة 14 على مجانية بعض الخدمات المصرفية (بطاقة مصرفية، كشف الحساب السنوي، استعمال صراف آلي، تزويد التجار بأجهزة الدفع الالكترونية ...الخ)، وهذا تحفيزاً للعملاء على استخدام وسائل الدفع غير نقدية من جهة ودفع البنوك العاملة على الابتكار وتقديم منتجات جديدة مسايرة للتطورات التكنولوجية الحديث.

3.5. التخفيف من الإجراءات الاحترازية:

بهدف التخفيف من آثار الاحكام الاحترازية قام بنك الجزائر بتاريخ 6 أفريل 2020 بإصدار التعليمة 05-20 المتعلقة بتخفيف الإجراءات الاستثنائية لتخفيف الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية والمتعلقة بتخفيض الحد الأدنى لمعامل السيولة، وكذا إعفاء البنوك والمؤسسات المالية من الالتزام بوضع وسادة الأمان، ضف إلى ذلك امكانية منح البنوك والمؤسسات المالية على إمكانية دفع القروض المستحقة، أو القيام بإعادة الجدولة القروض الممنوحة للزبائن المتأثرين بالوضع الناجم عن تفشي وباء كوفيد 19، إلى جانب مواصلة التمويل لصالح المستفيدين من إجراءات التأجيل وإعادة جدولة المستحقات.

4.5. التثقيف المالي:

بهدف بناء ثقافة مالية ركز بنك الجزائر على تعليم فئة الشباب وتعريفهم بمبادئ وأصول الثقافة المالية حسبا المعايير الدولية المعتمدة، باشراك البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، من خلال قيامها بحملات ترويجية وتحسيسية تتضمن التعريف بالمنتجات البنكية والمالية، خاصة فيما تعلق بالتقنيات الجديدة والتطبيقات والابتكارات المالية المتاحة. إضافة الى قيام بنك الجزائر بتسيطر برنامج عملي بالتنسيق مع وزارة

التربية الوطنية، لاحياء اليوم العربي للشمول المالي يوم 27 أفريل 2020، غير أن استفحال جائحة كورونا حال دون تحقيق النشاطات الميدانية (بنك الجزائر، 2019، الصفحة 3).

5.5. عصرنة أنظمة الدفع:

في 8 فيفري 2006 تم وضع جهاز أنظمة الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة ARTS وجهاز مقاصة الشيكات ووسائل الدفع الإجمالي الأخرى ACTI (بنك الجزائر، 2019)، ليعطي الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 لبنك الجزائر صلاحيات تشمل تشغيل ومراقبة وتأمين أنظمة الدفع، وتنظيم وتسيير مركزية المخاطر ومركزية المستحقات غير مدفوعة.

6. الخاتمة:

1.6. النتائج:

من خلال تطرقنا في الدراسة التحليلية الى متطلبات تعزيز الشمول المالي كرافد لدعم استقرار النظام المالي الجزائري للفترة (2010-2021)، نستخلص النتائج التالية:

- ✓ يتحقق الاستقرار المالي عندما يكون النظام المالي قادراً على تصدي للأزمات والاستمرار في أداء وظيفته المتمثلة في توجيه الموارد المالية لفرص استثمارية.
- ✓ أدى غياب استراتيجية وطنية واضحة الى التقليل من انتشار واستعمال الخدمات المالية في الجزائر، واتضح من خلال ضعف نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات في المؤسسات الرسمية وضعف امتلاك بطاقات الائتمان، وضعف التمويل والادخار في المؤسسات الرسمية وعدم التكافؤ بين الجنسين في الحصول عليها.
- ✓ في سبيل دعم استقرار النظام المالي الجزائري قام بنك الجزائر بإجراءات أثمرت بإنشاء لجنة الاستقرار المالي تتولى القيام بمراجعة مؤشرات الصلابة المالية للمصارف والمؤسسات المالية، ومن أجل ضمان التحكم في نشاطاتها والاستعمال الفعال لمواردها تم انشاء جهاز رقابة داخلي، وبهدف عصرنة عملية الإشراف لمطابقتها لتدابير الشطر الثاني من بازل 3 تم تطبيق اختبارات القدرة على تحمل الضغط وإقامة نظام التنقيط المصرفي ورفع الحد الأدنى رأس المال.
- ✓ على الرغم من إجراءات بنك الجزائر لتعزيز الشمول المالي، إلا أنه لا يزال الكثير لفعله للارتقاء بالخدمات المصرفية وتطويرها للوصول إلى خدمات شاملة للجميع أفراد المجتمع.

2.6. التوصيات:

من خلال هذه النتائج يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات نوجز أهمها:

✓ وضع مجموعة من المعايير والمؤشرات لاستقرار النظام المالي، التي من شأنها المساهمة في اكتشاف مواطن القوة والضعف بالنظام المالي، حيث يجب مراقبتها ومتابعتها بشكل مستمر.

✓ ضرورة ادراج الشمول المالي كهدف استراتيجي للسلطات العمومية بهدف دعم استقرار النظام المالي، وهذا بتحسين البنية التحتية لنظام المالي خاصة في المناطق الريفية من خلال إنشاء مكاتب استعلام الائتماني وتطوير نظم الدفع والتسوية والوساطة المالية، وتعزيز الانتشار الجغرافي إضافة الى التثقيف والتوعية المالية لكل فئات المجتمع.

✓ الاهتمام بالصيرفة الإسلامية لكونها تعمل على تعزيز الشمول المالي، لأنها تستقطب الأعوان الاقتصادية الذين يمتنعون عن التعامل مع المصارف الربوية لالتزامهم بالشريعة الإسلامية.

✓ عصرنة أنظمة الدفع والتوسع في الخدمات الرقمية خاصة الدفع عبر الهاتف المحمول وخدمات الأنترنيت من أجل ضمان الوصول الآمن وأقل تكلفة، والأعلى جودة لتلك الخدمات.

✓ الاستفادة من تجارب الدول الرائدة والتنسيق مع الهيئات الدولية والإقليمية للاستفادة منها في تعزيز مستويات الشمول المالي، بغية الرفع من معدلاته من أجل دعم استقرار النظام المالي.

✓ توفير بيئة تشريعية تتضمن كافة التعليمات واللوائح التي تعزز الشمول المالي وتدعم استقرار النظام المالي.

✓ تحسين بيئة الأعمال لفئة الشباب والاناث ومحدودي الدخل والمؤسسات المصغرة والصغيرة ومتوسطة الحجم.

7. المراجع:

1. Asli, D.-K., Leora, K., Dorothe, S., & Saniya, A. (2023). The Global Findex Database 2021, The Global Findex Database 2021. Financial Inclusion, Digital Payments, and Resilience in the Age of COVID-19.
2. Boulenfad, A., & Hacini, I. (2021). The relationship between financial inclusion and financial stability-Empirical evidence from the North African countries. Journal of Financial, Accounting and, 8(1).
3. Fonds monétaire international. (2018). *rapport du FMI n 18/168.* Washington.
4. Fonds monétaire international. (2021). *rapport du FMI n 21/253.* Washington.
5. Olusegun, T., Evbuomwan, O., & Belonwu, M. (2021). Does Financial Inclusion Promote Financial Stability in Nigeria? Economic and Financial Review, 59(1).
6. the world bank. (2022.). Data Download and Documentation. Consulté le 01 05, 2023, sur The Global Findex Database 2021: https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Data
7. the world bank. (2022). The Global Findex Database 2021. Washington.
8. the world bank. (02/02/2022.). the world bank. Retrieved 01 02, 2023, from The Global Findex Database 2021: Financial Inclusion, Digital Payments, and Resilience in the Age of COVID-19: https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex

9. اتحاد المصارف العربية .(2020) .واقع الشمول المالي في العالم العربي.

10. أحمد شفيق, ا،(2014). الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيق .إصدارات صندوق النقد العربي .أبو ظبي.

11.الطيب حنان. (11 11, 2020). الشمول المالي. أصدارات صندوق النقد الدولي، أبو ظبي.

12. العربي, ن & ., قديد, ن .(2018) .دور المؤسسات المالية في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر .الملتقى الدولي حول: انعكاسات تكييف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة على الاستقرار المالي .المدية: جامعة يحي فارس.

13. بالعبيدي عايدة , ع & .,شاوش اخوان , س .(2019) .تدابير السلطة النقدية الجزائرية للحفاظ على سلامة وصلابة الاستقرار المالي للقطاع المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية للصناعة المصرفية .مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الاعمال، م45 ,(5)5 .

14. بدر عجوز حنين محمد. (2017). دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤلية الاجتماعية اتجاه العملاء –دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة– (رسالة ماجستير غير منشورة). قطاع غزة.

15. بنك الجزائر .(2013) .التقرير السنوي 2012 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر .الجزائر.

16. بنك الجزائر .(2019) .التقرير السنوي 2018 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.الجزائر.

17. بنك الجزائر. (2019). كلمة المحافظ لدى افتتاح يوم حول: "عصرنة المصارف: إنجازات وآفاق. الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية، الجزئر. تم الاسترداد من:
https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/10/interventionabef_022019_ar.pdf

18. بنك الجزائر. (2022). التقرير السنوي 2021 التطور الاقتصادي والنقدي. الجزائر.

19. بوبكر, م .(2014) .الاستقرار المالي في إطار مقاربة الاحتراز الكلي – حالة النظام المصرفي الجزائري (أطروحة دكتوراه غير منشورة .الجزائر, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر 3.

20. قندوز عبد الكريم ، خليل سائد، و سراج عبد الله. (03 02, 2022). محددات الاستقرار المالي للبنوك العربية. إصدارات صندوق النقد العربي. أبو ظبي.

21. محمد يسر, ب., رامي, ع & .,حبيب , أ .(07 04, 2019) .الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب .لإصدارات صندوق النقد الدولي . أبو ظبي.

22.فلاق، ص.، حمدي، م., & حفيفي , ص. (2019). تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي. مجلة التكامل الاقتصادي, 7(4).

23.نبيل بهوري. (2019). الشمول المالي كأداة تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه –دراسة حالة الدول العربية–. مجلة الاقتصاد الجديد، 10(3).